



PROVISIONAL

S/PV.2694
1 July 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والتسعين بعد الالفين والستمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الثلاثاء ، ١ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، الساعة ١٦/٠٠

الرئيس :	السيد كامسرى	(تايلند)
الأعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد سافروتشوك
	استراليا	السيد ولكوت
	الإمارات العربية المتحدة	السيد الشعالي
	بلغاريا	السيد تسفيتكوف
	ترينداد وتوباغو	السيد غرانديرسون
	الدانمرك	السيد بييرينغ
	الصين	السيد لوي لي
	غانا	السيد غبيهو
	فرنسا	السيد دي كيمولاريا
	فنزويلا	السيد أغيلار
	الكونغو	السيد غاياما
	مدغشقر	السيد رابيتافيك
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى	
	وايرلندا الشمالية	السيد ماكسي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد والترز

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحیحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٣٠الاعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : حيث أن هذا هو الاجتماع الاول الذي يعقده مجلس الأمن في شهر تموز/يوليه ، أود ، بادئ ذي بدء ، أن أحيي ، بالنيابة عن المجلس سعادة السيد بليز رابيتافيكما الممثل الدائم لمدغشقر لدى الأمم المتحدة ، رئيس مجلس الأمن خلال شهر حزيران/يونيه للمهارة الدبلوماسية الكبيرة والكياسة والحكمة الشابتتين التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي . وأنا واثق من أنني أعبر عن رأي جميع أعضاء المجلس في الإعراب عن تقديرنا العميق للسفير رابيتافيكما لخدماته التي أداها بوصفه رئيسا للمجلس خلال الشهر الماضي .

اقرار جدول الأعمالأقر جدول الأعمال .

رسالة مؤرخة في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة (S/18187)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي نيكاراغوا والهند يطلبان فيها دعوتهما الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة أزمع ، بموافقة المجلس ، دعوتهما الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت ، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٢٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس ، شغل السيد ديسكوتو بروكمان (نيكاراغوا) مقعدا

على طاولة المجلس ، وشغل السيد فيرما (الهند) المقعد المخصص له في جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله . يجتمع مجلس الأمن اليوم بناء على الطلب الوارد في الرسالة المؤرخة في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، الموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة (S/18187) .

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس الى الوثيقتين التاليتين : S/18189 ، رسالة مؤرخة في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة ؛ S/18194 ، رسالة مؤرخة في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ موجهة الى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة .

المتكلم الأول هو وزير خارجية نيكاراغوا ، السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان .
إنني أرحب بسعاده وأدعوه الى إلقاء بيانه .

السيد ديسكوتو بروكمان (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

السيد الرئيس ، أولا وقبل كل شيء أشكر نيابة عن حكومة بلادي لعقد مجلس الأمن للنظر في التهديدات الخطيرة المتزايدة دوما للسلم والأمن الدوليين التي تفرضها سياسة تصعيد العدوان التي تنتهجها حكومة الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا . إنني أعلم أنك ستنهض بواجبات الرئاسة الملقاة على عاتقك على نحو منصف وباقتدار . إن قدراتكم الشخصية وخبرتكم تبشر بنجاح مداولات المجلس في هذا الشهر .

نعرب عن إمتناننا أيضا للسفير رابيتافيكاممثل مدغشقر لقيادته المثلثى للمجلس في الشهر الماضي .

إن نيكاراغوا ، حكومة وشعبا ، ما فتئت دائما على وعي بأن العدالة والحريّة والسيادة لا تتحقق إلا عن طريق التضحيات العظيمة . لقد عرفنا أننا سوف نتعرض حتما بعد حرب التحرير لعدوان الذين عارضوا تاريخيا جهود شعوب امريكا اللاتينية لتقرير مصيرها بحرية ، الذين فرضوا علينا مبدأ "مونرو" ومبدأ "القدر الواضح" ، وسياسة "العصا الفليضة" ، ودبلوماسية الزوارق الحربية ومؤخرا الإرهاب الصادر عن الدولة عن طريق سياستهم الخاصة بالحروب الخفية .

باسم الحرية والديمقراطية ، باسم القيم المقدسة للمسيحية والحضارة ، تشكل تلك الدولة الكبيرة القوية عمابات من المرتزقة تدريبها وتمولها وتوجهها . باسم الله وباسم الديمقراطية يقتلون نساءنا وأطفالنا كما حدث لطفلتي كارمن اورتيجا ، اللتين أُشبت قتلها الوحشي على أيدي أخوة ريغان صحيفة "ذي واشنطن بوست" بعددها الصادر اليوم . إن الولايات المتحدة تلغّم موانينا ، وتفرض الحظر التجاري ، وتحاول تخريب بلدان - رغم أنها صغيرة - ليست على استعداد للتخلي عن مبدأ المساواة القانونية والسيادية لجميع الدول ، منتهكة بذلك أبسط معايير الحياة المتمدينة والتعايش ومنتهكة تعهداتها والتزاماتها الدولية .

وفي مناسبات مختلفة لجأنا الى هذا المجلس لشجب السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة حاليا ضد نيكاراغوا . لقد فعلنا ذلك في الماضي ونفعل ذلك اليوم أيضا لاننا بلد يحب السلام ولاننا نؤمن بالامم المتحدة وبأهمية احترام الالتزامات المقطوعة بموجب التوقيع على ميثاق هذه المنظمة ، ولاننا نريد أن نشق دائما بالطبيعة النزينة والجادة لهذا المجلس .

واليوم نأتي مرة أخرى لنشجب الأعمال التي تقوم بها حكومة الولايات المتحدة ضد سيادة نيكاراغوا واستقلالها وحقها في تقرير المصير وسلامتها الإقليمية ، وهي أعمال مناهضة للجهود الرامية الى تحقيق السلم في امريكا الوسطى ، وتؤدي الى زيادة احتمالات إراقة الدماء في نيكاراغوا وفي سائر أرجاء المنطقة .

في ٢٥ حزيران/يونيه الماضي ، وافق مجلس النواب الامريكي على تخصيص مبلغ ١٠٠ مليون من الدولارات الامريكية - أي حوالي ثلث صادراتنا السنوية - لكي يواصل المرتزقة الإرهابيون قتل أفراد شعبنا . وهذا التصويت الذي يشكّل في واقع الامر إعلانا للحرب ستكون له آثار خطيرة لا يمكن التنبؤ بها ، فهو خطوة أخرى جديدة في اتجاه إرسال قوات امريكية الى نيكاراغوا .

في عام ١٩٨١ أنشأت الولايات المتحدة قوات المناهضين "كونتراس" ، المؤلفة أساسا من حرس سوموزا السابقين وبدأت وكالة الاستخبارات المركزية تمويلهم وتدريبهم وتوجيههم على نحو سري . وفي عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ هاجمت هذه القوات موانئنا ولغمتها ، وترتب على ذلك أن حظر الكونغرس الامريكي المعونة التي تقدم بشكل مباشر أو غير مباشر الى قوات "كونتراس" من جانب أية وكالة تابعة للحكومة الامريكية . بيد أن هذا لم يغيّر الحال في شيء . ففي عام ١٩٨٥ ، جرت الموافقة على ما يسمى بالمساعدة الإنسانية التي دعا إليها الرئيس . وفي عام ١٩٨٦ ، وافق مجلس النواب الامريكي على تقديم مبلغ ١٠٠ مليون من الدولارات الامريكية لهذه القوات .

واليوم يقوم العسكريون في الولايات المتحدة علنا بتدريب جيش المرتزقة هذا ، ويزوده بالأسلحة الثقيلة ووسائل النقل وكل ما يحتاج إليه لتنفيذ سياسته القائمة على الإرهاب .

ان وكالة الاستخبارات المركزية ، وهي المنظمة التي لغمت موانئنا ربما ستكون مسؤولة عن هذه العمليات العسكرية ، مع احتمال استخدام الاعتمادات الخاصة بها في هذا الغرض . ومن هنا فإن مبلغ المائة مليون دولار امريكي ما هو إلا غيض من فيض . ان الصحافة الامريكية جوليا برستون ، التي تكتب من كاموآبا بنيكاراغوا ، قد ذكرت في عدد اليوم من صحيفة واشنطن بوست ما يلي :

(تكلم بالإنكليزية)

"قتل طفلان في فراشهما وجرح ستة آخرون عندما ألقى المتمردون المناهضون للساندينينيين قنبلة يدوية على منزلهم أثناء الهجوم الذي شُن على مجمع تعاوني هنا في الاسبوع الماضي ، وذلك طبقا لما ذكره شهود عيان .

"وقد ذكرت كارمن أورتيغا والددة الضحايا التي تبلغ من العمر ٤٤ عاما ، انه بعد انتهاء عملية القصف في فجر يوم الجمعة ، طلب منها رجال العصابات أن تأتي لهم بأعواد الشقاب من الحطام داخل منزلها . وقد استخدموا أعواد الشقاب لإحراق المنزل عن بكرة أبيه . هذا ما قالتها الام في صبيحة يوم السبت في هذه البلدة الواقعة على بعد ١٠٥ أميال شرق ماناغوا .

"لقد مات خمسة من أفراد الأسرة . فقد ذكر الاقارب انه فضلا عن الابنتين - وتبلغ إحداهما من العمر ١٢ سنة والآخرى ٥ سنوات - اللتين قتلتا في فراشهما ، قتل انجيل أورتيغا زوج السيدة الذي يبلغ عمره ٦٥ عاما ، وهو يدافع عن أسرته ضد الهجوم . كما أطلق الرصاص على الابنة الصبية حتى ماتت ، وقتلت ابنة أخرى نتيجة لانفجار القنبلة اليدوية . وكان لدى الزوجين ١٦ طفلا .

"ان هذا الهجوم على المجمع التعاوني لتربية الماشية المعروف باسم "باناميريكا" كان آخر هجوم في سلسلة عمليات تشن في المقام الاول ضد الاهداف المدنية أو الاقتصادية على يد المناهضين للثورة ، أو قوات "كونتراس" كما يلقب المتمردون الذين تدعمهم الولايات المتحدة هنا في نيكاراغوا" .

(واصل كلمته بالاسبانية)

ان هذه الدولة العظمى ، وهي الولايات المتحدة الامريكية ، التي تدعي انها تناضل ضد الإرهاب ، لها جيشها الإرهابي الخاص بها الذي تدفع له ليقتل ويدمر ويمارس الإرهاب . وهكذا فإننا نستخلص الحقيقة التي لا مهرب منها والمتمثلة في أن سياسة الإرهاب الصادر عن الدولة يضيء عليها الطابع المؤسسي وبأنه يمكننا أن نتوقع تدخلا وشيكا في امريكا الوسطى على يد الولايات المتحدة الامريكية .

وكما ذكر عن حق النائب توماس فولبي بعد قرار مجلس النواب ،

(تكلم بالانكليزية)

"لقد كان هذا هو التصويت الذي غيّر مجرى التاريخ" .

(واصل كلمته بالاسبانية)

وهذا يشير الى بدء مرحلة جديدة بالغة الخطورة نتيجة للأثار التي لا يمكن التنبؤ بها لهذا الالتزام العلني المستمر لسياسة تسمى الى إخضاع نيكاراغوا عن طريق الإطاحة بالحكومة المنتخبة بحرية وديمقراطية للمرة الاولى في تاريخ بلدنا . وإذا ما أخذنا في اعتبارنا أيضا العجز السياسي والعسكري لمناهضي الثورة - الذي يستند أساسا الى الطبيعة الفاسدة والإجرامية للسوموزيين والمرتزقة - فلن نكون مخطئين إذا اعتقدنا أن نفس المنطق الذي ماد هذا القرار هو الذي سيسود أيضا عندما يرى السيد ريفان أن الضرورة تقتضي أن يرسل "رجاله" ، وفقا للخطط التي وضعها البنتاغون منذ فترة طويلة .

هناك عوامل أخرى تؤكد على الخطورة الكبيرة لهذه المرحلة الجديدة من سياسة الولايات المتحدة إزاء نيكاراغوا ، وهي تتمثل بالجانب الآخر الذي تتسم به حتى الآن هذه السياسة القائمة على القوة ، ومنها المقاطعة الجارية من جانب الولايات المتحدة لكل الجهود الدبلوماسية الرامية الى إيجاد حل سلمي عادل ومشرف للزمة السائدة في امريكا الوسطى . وكما رفضت الولايات المتحدة أن تستأنف الحوار المباشر مع نيكاراغوا ، فإنها تسعى بصورة مستمرة الى ممارسة الضغط والابتزاز لإحباط العمل الذي قامت به مجموعة كونتادورا في الاعوام الاخيرة .

في أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، قدمت مجموعة كونتادورا الى حكومات امريكا الوسطى وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى . وما ان أعلنت نيكاراغوا استعدادها للتوقيع على هذه الوثيقة ، انخرطت الولايات المتحدة في أنشطة مكشفة ترمي الى تحقيق ما أسمته "الحصار الفعّال لكونتادورا" . وقد شعروا بالسعادة إزاء النتائج ، كما ظهر ذلك في الوثيقة السرية لمجلس الأمن القومي التي نشرتها الصحافة الامريكية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ .

وفي أيار/مايو من هذا العام ، حينما كانت مجموعة الكونتادورا مرة أخرى عند مرحلة حاسمة في مبادرة الوساطة التي كانت تقوم بها . وحينما أوشكت على التوصل الى اتفاق على أساس النسخة المنقحة لبرنامج ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، صدرت وثيقة من وثائق وزارة الدفاع في الولايات المتحدة - وهي وثيقة لا تشكّل رفضا كاملا لأي نوع من الاتفاق في إطار عملية الكونتادورا من جانب إدارة الولايات المتحدة فحسب بل قنّعت أيضا بعض الحسابات والتقديرات لعملية عسكرية واسعة النطاق لحرمان شعب نيكاراغوا حقه في تقرير المصير وتدمير ثورته ، على نحو يتكلف بين ٨,٧ من ملايين الدولارات و ٩,١ من ملايين الدولارات سنويا فضلا عن التورّط المطلوب لـ ١٠٠ ٠٠٠ من الرجال .

ذلك هو التأييد الذي تقدمه الولايات المتحدة للكونتادورا - مجرد تأييد بلاغي . هذه الوثائق وغيرها الكثير ، التي أصبحت معروفة لدى جماهير الولايات المتحدة توضح مدى اهتمام الولايات المتحدة بتوقيع اتفاق سلام في امريكا الوسطى .

ويوم الخميس الماضي وصل الى نيويورك وزراء الخارجية الاربعة للبلدان التي تتكون منها مجموعة الكونتادورا للاجتماع مع الامين العام وقدموا إليه الوثيقة الختامية للكونتادورا . واستجابت حكومتي لهذا الجهد الجديد على نحو إيجابي ، معبرة عن استعدادها للتوقيع على اتفاق إقليمي بروح بلاغ بنما بتاريخ ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ . وذكرنا بجلاء في هذا الصدد أن وثيقة ٧ حزيران/يونيه تشكّل الملك الوحيد الذي يمكن بل ويجب أن يعزز التوصل إلى نتيجة سريعة وفعالة لعملية المفاوضات لتحقيق السلم في امريكا الوسطى . كما أعربنا عن استعدادنا لأن نتيح لمجموعة الكونتادورا بيانا مفصلا يضم قائمة بأربعة عشر نوعا مختلفا من الامور العسكرية التي قدمناها لها من قبل لبحثها . فضلا عن الفاتورة المفصلة الخاصة بتلك الانواع الاربعة عشر من الاسلحة وفقا للمذكرة التفسيرية للكونتادورا فيما يتعلق بالنسخة الأخيرة لوثيقتها .

ونحن نرى ، كما ذكرت حكومات الكونتادورا ، وتلك التي تشكّل فريق الدعم في رسالة بنما انه سيكون من باب التذرّع بالوهم الاعتقاد بأن مجرد صياغة مشروع معاهدة سيحل الأزمة . وان من الضروري أيضا إحراز تقدم في إيجاد الظروف الملائمة للتوقيع على

وثيقة السلم . وفي هذا الصدد ، نعتقد أنه من الملح تشجيع الحوار بين الولايات المتحدة ونيكاراغوا ، والمضي قدما بإنشاء لجان مشتركة من أجل حل مشاكل الحدود ، وتشجيع الحوار وتحقيق الاتساق لاتفاقات عدم الاعتداء بين حكومات أمريكا الوسطى . وعلاوة على ذلك ، فنحن نتفق مع رسالة بنما انه :

"يتعين ، بغية إحراز التقدم في عملية كوندادورا وتحقيق الهدف النهائي للسلم ، أن تقبل ثلاثة التزامات أساسية :

(أ) ألا يؤذن باستخدام الأراضي الوطنية بوصفها قاعدة لشن عدوان على بلد آخر انطلاقا منها ، أو لتقديم دعم عسكري أو سوقي لقوات غير نظامية أو لمجموعات تخريبية ؛

(ب) لا يجب أن يكون أي بلد عضوا في تحالفات السلم والامن في المنطقة ، وتدخلها في النزاع بين الشرق والغرب ؛

(ج) ألا تدعم أية دولة ، عسكريا أو سقيا ، القوات غير النظامية أو المجموعات التخريبية التي تقوم أو يمكن أن تقوم بنشاط في بلدان المنطقة أو تستعمل أو تهدد باستعمال القوة كوسيلة للإطاحة بأية حكومة من حكومات المنطقة" . (S/18143 ، الفقرة ٨)

ان الافتقار الى الإرادة السياسية من جانب حكومة الولايات المتحدة لتأييد عملية الكوندادورا وسياستها الدائمة القائمة على إعاقة ومقاطعة هذه الجهود النبيلة يبدوان واضحين مرة أخرى في الوقت الراهن حين تزعم انها يمكن لها أن تستغني عن عمل تلك المجموعة من البلدان وتعمل على تحويل تلك المبادرة الى أداة للهيمنة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول .

ترفض أمريكا اللاتينية هذا التدخل ؛ كما ترفض سياسات القوة ؛ وترفض استخدام القوة وتستجيب للسلم ، والاتساق ولحل سياسي لمشكلات هذه المنطقة دون الإقليمية .

وفي ٢٧ حزيران/يونيه الماضي ، أصدرت محكمة العدل الدولية حكمها بناء على الطلب الذي تقدمت به حكومتي إليها فيما يتعلق بالانشطة العسكرية وشبه العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا . ولا أود أن أحلل تحليلا عميقا معنى

وأشار هذا الحكم التاريخي البالغ الأهمية الصادر من أعلى هيئة دولية للمعدل .
اسمحوا لي فقط أن ألفت انتباه المجلس إلى جانبين محددين من الحكم .
الأول يتعلق برفض المحكمة لتبرير الدفاع الجماعي عن الذات الذي استخدمته
الولايات المتحدة . وذكرت المحكمة صراحة

(تکلم بالإنكليزية)

"إنها ترفض مبرر الدفاع الجماعي عن الذات الذي ساقته الولايات
المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا
وضدها موضوع هذه القضية" .

(واصل الكلمة بالاسبانية)

والجانب الثاني يتمثل بقرار المحكمة بأن :

(تکلم بالإنكليزية)

"الولايات المتحدة الأمريكية ، بتدريب قوات الكونترا ، وتسليحها ،
وتجهيزها ، وتقديم الامدادات لها ، أو بطريقة أخرى تشجيعها ، وتأييدها ،
ومساعدة الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها ، قد أتت عملاً
مضاداً لجمهورية نيكاراغوا ، بما يعد انتهاكاً لالتزامها بموجب القانون
الدولي العرفي بعدم التدخل في شؤون دولة أخرى" .

(واصل كلمته بالاسبانية)

واعتقد أنه من السليم أن أشير إلى هذه الجوانب من حكم أعلى محكمة دولية ،
ما دام ممثلو الولايات المتحدة انفسهم ، أمام هذا المجلس ، قد أشاروا دائماً حجة
استخدام حق الدفاع الجماعي عن الذات كوسيلة لتبرير أعمالهم العدوانية ضد
نيكاراغوا . بيد أن العالم قد أدرك بوضوح عدم شرعية سياسة التدخل هذه ، وصادقت
أعلى هيئة قانونية في العالم على هذا اليوم . ان الولايات المتحدة انتهكت أبسط
القواعد الأولية للقانون الدولي وتواصل هذا الانتهاك .

إن حكومة الولايات المتحدة بهذه الخطوة الجديدة في سياستها الإرهابية تنتهك القانون الدولي وتتصرف بما يتعارض مباشرة مع مبادرة السلام التي اتخذت زمامها مجموعة كونتادورا وتحول دون نجاحها . بل أنها تفتح الباب على مصراعيه أمام تصعيد الأعمال العسكرية ، الأمر الذي قد يؤدي إلى إنفجار عام في المنطقة .

إن شعب نيكاراغوا وحكومتها لا ينتميان إلى أي تحالفات عسكرية مع دولة عظمى . ولا نعول على شيء سوى البنادق التي يحملها شعبنا بيده والحزن على أمواتنا . مع ذلك ، فإن هذا لن يكتب أنفاسنا ولن يمنعنا من أن نصرخ بصوت عال : "لن يمرؤا" ! إن حكومة أمريكا الشمالية يمكن أن تخصص ١٠٠ أو ٢٠٠ أو ٢٠٠ ألف مليون من الدولارات لمرتزقتها المأجورين ، ولكنهم في النهاية سيهزمون . صحيح أنهم يستطيعون أن يزرعوا الخراب والدمار ويخربوا البلاد ، ولكنهم في كل خطوة سيواجهون دائما الوطنيين النيكاراغويين الذين سيهزمونهم في النهاية .

إن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية عن صيانة السلم والأمن الدوليين . والحقائق التي حللناها تدخل مباشرة ، بسبب طبيعتها الخطيرة التي لا يمكن التنبؤ بعواقبها ، في نطاق تلك المسؤولية . وقد بذلت نيكاراغوا التواقة إلى السلام كل ما في وسعها ولجأت إلى كل المحافل الدولية الملائمة في بحثها عن الحلول السلمية لهذه المشاكل الخطيرة . ونود أن نفتتح هذه الفرصة لنكرر قرارنا الذي لا رجعة فيه بالدفاع عن أنفسنا ، ونناشد حكومة الولايات المتحدة مرة أخرى بأن تكف عن مخططاتها العسكرية وتستأنف الحوار المباشر مع نيكاراغوا لإيجاد حلول عادلة لخلافاتنا . وهذه هي الطريقة الوحيدة لتجنب الكارثة ، ونؤمن بأن مجلس الأمن يمكن أن يلعب دورا أساسيا لتفادي هذه النتيجة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر وزير الشؤون الخارجية

في نيكاراغوا على الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئاسة .

السيد والترز (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : سيدي الرئيس ، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب برؤاستكم لمجلس الأمن . ويرجع هذا من ناحية لما نكنه لكم من احترام عميق لنزاهتكم الشخصية ومواهبكم

كدبلوماسي ، ومن ناحية أخرى لما يكنه كل من بلدينا من مشاعر الإعجاب والاحترام والصدقة للبلد الآخر . وبالمثل يصرّ الولايات المتحدة أن تحيي ملغكم ، السفير رابيتكافيكاممثل مدغشقر ، الذي وجّه دفعة الرئاسة في الشهر الماضي بكفاءة وعدل . قبل تناول الأسباب المحددة لاجتماع مجلس الأمن هذا أرى أنه لا بد من التنويه بأن هذه هي المرة الحادية عشرة التي يجيء فيها النظام السانديني الى المجلس ليسرد قائمة بالشكاوى أصبحت الآن مألوفة . إن نيكاراغوا تسعى مرة أخرى الى صرف أنظار المجلس عن سلوك نيكاراغوا نفسها في المنطقة . ولقد آن الاوان لكي لا ننخدع بالدعاية الساندينية ؛ وأن الاوان لنعترف بأن عدوان نيكاراغوا هو مصدر الصراع في أمريكا الوسطى .

إن فتوى محكمة العدل الدولية في ٢٧ حزيران/يونيه طويلة - تبلغ في مجملها ٥١٥ صفحة ، تتضمن رأي المحكمة والآراء المنفصلة والمخالفة والرأي المخالف للقاضي ستيفن شويل الذي استأثر وحده ب ٢٥١ صفحة . ورغم إن نيكاراغوا تطلب من المجلس أن يخلص الى نتائج بالاستناد الى تلك الآراء ، لم يتسن حتى الآن لأي من أعضاء مجلس الأمن تحليل أو دراسة الحجج المفصلة والحجج المضادة التي نشرتها المحكمة . وبالنسبة لمن لم يتلقوا نسخة منها حتى الآن أقول إن قراءتنا الأولى لها كشفت عن شكوك كبيرة حول استنتاجات قانونية معينة ذكرتها المحكمة .

وبالإضافة الى ذلك إن استنتاجات المحكمة بشأن هذه القضية مستقلة بشكل فريد من حيث الدلائل ومن حيث الحقائق . ولقد حاول ممثل نيكاراغوا أن يصور فتوى المحكمة كما لو أنها في حد ذاتها تشكل تأكيداً لصحة أقوال نيكاراغوا فيما يتعلق بالحالة في أمريكا الوسطى وبأعمالها هي وبسياسات حكومتها . وكما أوضحنا منذ البداية ، لا نؤمن بأن المحكمة مؤهلة لتناول حقائق معقدة ومعلومات من أجهزة الإستخبارات السرية ليست تحت تصرفها .

وينبغي أن تكون الحقائق المتعلقة بعمدوان نيكاراغوا معروفة الآن لدى أعضاء المجلس . لقد قدمت الولايات المتحدة دلائل دامغة جمة على أعمال نيكاراغوا الشائنة . ومع ذلك يبدو أن الساندينيين متمرسون في حجب مجلهم الشنيع للتخريب والعمدوان والهجمات المسلحة .

لقد أعلنت نيكاراغوا على أعلى مستوى رسمي أنها :

(وتكلم بالاسبانية)

"لم تتمدّ المتمردين في السلفادور قط بالأسلحة ولا بالمساعدة المادية ، ولم تسمح باستخدام أراضيها لغرض كهذا . ولم تسمح للمتمردين السلفادوريين بإنشاء مقر أو قواعد للعمليات أو مراكز للقيادة والإشراف في أراضي نيكاراغوا ، ولم تسمح قط باستخدام أراضيها لتدريب المتمردين السلفادوريين" .

(ثم واصل بالانكليزية)

والمشكلة كانت منذ البداية دعمها المستمر للتخريب في أمريكا اللاتينية . وكان هذا الدعم نشطا ومرسوما وكبيرا ومستمرا . والتصريح الذي قرأته قبل هنيهة واحد من تصريحات كثيرة صدرت عن نيكاراغوا في محكمة العدل الدولية وفي محافل أخرى لا حصر لها . وليس شمة شك في أن هذا التأكيد القاطع كان زلة لسان أو بياناً غير مدروس أو لا يقوم على معلومات صحيحة أو لم يصرح به ، ومع ذلك كان بياناً زائفاً كلية .

في اجتماع للعناصر الحزبية النشطة عقد بعد تنم الساندينيين السلطة بشهرين فقط قطعت القيادة الساندينية على نفسها عهداً بدعم النضال الثوري فيما وراء حدود نيكاراغوا . وفي وقت لاحق من تلك السنة أنشأ الساندينيون ، كما ذكر القادة السابقون لجبهة فارابوندو مارتى للتحرير الوطني السلفادورية ، منشآت ومواقع داخل نيكاراغوا لإستخدامها في تدريب رجال العصابات من بلدان أمريكا الوسطى الأخرى . إن الهدف الرئيسي للعمدوان السانديني كان دائماً السلفادور . فقد قدمت

نيكاراغوا منذ ١٩٧٩ دعما هائلا لرجال المعصابات الساعين الى الإطاحة بحكومة ذلك البلد . وقد شمل هذا الدعم التدريب ومقار القيادة والإشراف ، وإمداء المشورة وتقديم الاملحة والذخائر وغيرها من الامدادات الحيوية . ولقد كانت نيكاراغوا بمثابة الملجأ والملاذ لرجال المعصابات والمقر لجناحها السياسي . وتفاعلا القيادة الساندينية مع قيادة جبهة فارابونديو مارتى والجبهة الديمقراطية الثورية كان مستمرا ووثيقا . وقد أعلنت نيكاراغوا صراحة أنها توافق على اهداف وأساليب رجال المعصابات في السلفادور .

إن الشواهد على هذه الأنشطة حقيقية ومتنوعة وجمّة . وتثبت الوثائق المستولى عليها في السلفادور الدور الحاسم الذي تلعبه نيكاراغوا في توحيد جبهة فارابونديو مارتى وتمويلها وديمومتها . وكان ذلك الدور حاسم الأهمية في ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، وأثبتت ذلك الوثائق المنشورة في الولايات المتحدة في شباط/فبراير ١٩٨١ . وكشفت الوثائق التي استولى عليها في نيسان/أبريل ١٩٨٥ من نيديا دياز ، قائد جبهة فارابونديو مارتى ، إن دعم نيكاراغوا الكبير للمتمردين بقي كما هو . وتبين الصور الجوية التي نشرتها الولايات المتحدة مطارا نيكاراغويا نقل من خلاله الكثير من تلك الامدادات .

إن قادة رجال حرب العصابات الذين أسروا أو هربوا منذ عام ١٩٨١ وحتى يومنا هذا وصفوا ، الواحد تلو الآخر ، بتفاصيل مؤكدة ، اعتماد رجال حرب العصابات في السلفادور على الأسلحة والامدادات التي تقدمها نيكاراغوا ، وعلى الملاذ الآمن في ذلك البلد ، وعلى الاتصالات وخدمات القيادة التي توفرها نيكاراغوا ، وعلى التدريب الذي تسهله نيكاراغوا أو الجاري فيها . ان موت اثنين من كبار قادة المتمردين في ماناغوا في ١٩٨٣ ، وحضور كبار قادة الساندينينيين جنازتهما يؤكدان ان قيادة جبهة فاراباندو مارتى للتحرير الوطني تعمل انطلاقا من ماناغوا بالتعاون الكامل من جانب الساندينينيين .

ولقد تأكد من خلال مجلات الولايات المتحدة الرسمية للشحن والانتاج ان الأسلحة التي استولي عليها من المتمردين أو التي لا تزال في أيديهم وملتهم من فييت نام عن طريق نيكاراغوا . وثمة أدلة مادية دامغة على وجود شبكة تهريب محكمة يديرها الساندينيون ، مثل المقطورة الكبيرة المتخمة بالأسلحة والذخائر ، التي استولت عليها سلطات هندوراس على الطريق الموصل بين نيكاراغوا والسلفادور في عام ١٩٨١ ، وعلى نفس المنوال ، تحطمت سيارة من طراز "الادا" منذ عدة أشهر على الطريق ذاته ، وتبين أنها مليئة بالأسلحة والذخائر والقنابل ، وأدوات للكتابة بالشفرة ، ورسائل موجهة الى قيادة المتمردين في السلفادور .

وأخيرا ، هناك اعترافات الساندينينيين أنفسهم . فقد أعلنوا في مناسبات عديدة عن قدرتهم على وقف المعونة المقدمة الى جبهة فاراباندو مارتى للتحرير الوطني . وفي محكمة العدل الدولية أقسم أحد القادة الساندينينيين أن حكومته لم يكن لديها "إطلاقا" أية خطة لإرسال أسلحة لرجال حرب العصابات في السلفادور ، بينما قدم في الوقت ذاته شهادة خطية بأنها لم تفعل ذلك على وجه التحديد "منذ فترة طويلة جدا" .

ومع ذلك تريد نيكاراغوا ، منا ومن العالم ، أن نصدق أن هذه الشواهد ليست موجودة ، أو أن نلقي بها خارج النافذة ، وأن نسلم بما تقوله دون سند من أنها "في الحقيقة لا تقوم ولم تقم بتسليم أسلحة أو أية امدادات أخرى" الى رجال حرب العصابات في السلفادور . ان نيكاراغوا تريد منا أن نفعل عشرات آلاف الموتى والخسائر

الاقتصادية التي تقدر بمئات الملايين من الدولارات والبؤس الانساني الكبير الذي فرضته على السلفادور ، وأن نصدق ما تقوله من أنها لم تهاجم ذلك البلد .

ولكن دعونا لا نقتصر في مناقشتنا على حالة السلفادور وحدها . فهناك آخرون يعانون أيضا من "الدولية الثورية" . لقد كانت هندوراس هدفا لمحاولات تخريبية وقد معى الساندينيون مرتين في ١٩٨٣ و ١٩٨٤ الى ادخال مجموعات الى هندوراس لبدء حرب عصابات ضد حكومة ذلك البلد . إلا أن عددا كبيرا من هؤلاء المتمردين أسروا ، وقدموا الدليل على الدور الذي تلعبه نيكاراغوا في تدريبهم وتوجيههم وتهريبهم عبر الحدود . وفي عام ١٩٨٥ ألقى القبض داخل هندوراس على أعضاء من خدمات الاستخبارات في نيكاراغوا ، واعترفوا بتورطهم في نقل الاسلحة الى المجموعات التخريبية في هندوراس .

وكما هو موثق بالتفصيل من جانب لجنة تشريعية في كوستاريكا ، فإن الساندينيين ، عندما كانوا يقومون بحملتهم ضد سوموزا ، وبعد ذلك عندما بدأوا في تقديم الدعم المادي الى المتمردين في السلفادور ، أنشأوا وعززوا شبكة سرية لنقل الاسلحة في كوستاريكا . وقام الارهابيون الذين يؤيدهم الساندينيون بسلسلة من الهجمات في كوستاريكا فيما بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٥ ، كما قام عملاء نيكاراغوا ، أو حاولوا القيام ، بعدد من عمليات الاغتيال في ذلك البلد . وعلاوة على ذلك فإن تاييد نيكاراغوا لـ "إم - ١٩" افتضح أمره بتتبع الارقام التسلسلية التي تحملها الاسلحة المستولى عليها بعد الهجوم الدموي على قصر العدالة في بوغوتا بكولومبيا .

وبينما تفضل نيكاراغوا وسيلة الدعم السري للتخريب حيث أنها لا تتورع عن الكذب اذا ما افتضح أمرها ، فإنها لا تتردد في اللجوء الى القوة العسكرية التقليدية المباشرة . فقد قامت بشن مئات الغارات العسكرية عبر الحدود الى داخل أراضي هندوراس ، بعد ثلاثة أيام من استيلاء الساندينيين على الحكم في ١٩ تموز/يوليه ١٩٧٩ ، وبلغت تلك الغارات ذروتها في آذار/مارس من هذا العام ، عندما قام زهاء ١٥٠٠ جندي من قوات الساندينيستا بالتغلغل ٢٥ كيلومترا داخل أراضي هندوراس ومكشوا هناك عدة أيام . وعلى نفس المنوال فإن المسؤولين في حكومة نيكاراغوا ، بما فيهم الممثلة الدائمة لنيكاراغوا ، أنكروا بداية أن القوات الساندينية عبرت

الحدود على الاطلاق . ووقعت السفيرة استورغا أمام كاميرات العالم وأعلنت ان الغزو المزعوم زيف محض ، واختراع اختلقته حكومة ريغان . ولكن بعد ظهور أدلة لا يمكن دحضها اضطر الرئيس أورتيجا الى الاعتراف بالغزو ، وبوقوع اصابات بلغت ما يقرب من ١٥٠ ، مبرهننا بذلك على انهم يكذبون . لقد شن العسكريون الساندينيون هجمات في مناسبات عديدة داخل كوستاريكا ، بما في ذلك ما حدث في العام الماضي عندما قتلوا عضوين من الحرس المدني في كوستاريكا مما اضطرها الى عرض المسألة على منظمة الدول الامريكية .

لقد تمكنت نيكاراغوا من انتهاك حدود جيرانها انتهاكا صارخا لانها حشدت أكبر قوة عسكرية في تاريخ امريكا الوسطى . ان الذين اعتبروا نظام سوموزا يمثل صورة لم يسبق لها مثيل للقمع العسكري لا بد أن يتأنوا ليدركوا أن قوات ساندينيستا المسلحة ، شأنها شأن البوليس السري ، أكبر عشرة أمثال ما كان لدى سوموزا في أوجه . ومع ذلك فإن نيكاراغوا بدأت تؤكد مؤخرا انها تنوي زيادة عدد قواتها الى ٢٠٠ ألف أو ٣٠٠ ألف من الافراد المدربين . ان القوات الساندينية ليست فحسب أكبر من الناحية العددية ، بل ان لديها أسلحة - وهي ليست تلك البنادق التي سمعنا عنها منذ فترة وجيزة - ليس لها مثيل في أي مكان آخر في المنطقة ، وتشمل ٢٤٠ دبابة عربية مدرعة ، وعشرات الطائرات العمودية المقاتلة ، و ٧٠ من المدافع الطويلة المدى . وتزداد فعالية تلك القوات بفضل آلاف المستشارين الاجانب من الكوبيين وغيرهم ، الذين يعملون على جميع المستويات بدءا من أرفع المستويات الوزارية حتى الكتائب بل وحتى السرايا ، علاوة على الطيارين الكوبيين الذين يقومون بمهام قتالية .

هذا الحشد العسكري الهائل كان له أثر كبير جدا على المجتمع النيكاراغوي . وهذا الاثر لم يكن عارضا : فان صبغ هذا المجتمع بالصيغة العسكرية كان هدفا أساسيا منذ بدء الحكم السانديني ، وأسهم إسهاما هائلا ، وهذا هو المقصود ، في تعزيز قدرة ذلك النظام على ممارسة سيطرته الشاملة على المجتمع برمته . وهكذا نرى انه حتى قبل أن تجزم نيكاراغوا بأن هناك أي تهديد من جانب الـ "كونتراس" أو أي مصدر آخر ، كان الساندينيون يدبرون وينفذون عملية معجلة كبرى لتوسيع نطاق القوات المسلحة في

نيكاراغوا . ويطلق على هذا الجيش بطبيعة الحال "الجيش الشعبي السانديني" ، ويولس اهتمام كبير بتلقيه سياسيا . وهذه الخطوات تسير جنبا الى جنب مع كل ما يفرض على المجتمع ككل على مدى سبع سنوات .

ولست هذه مناسبة لسرد القصة المحزنة التي يمكن التنبؤ بها ، عن القمع السانديني ، أو للمناقشة التفصيلية ، وهذا أمر يسهل القيام به ، لخيانة الاموال العريضة لشعب نيكاراغوا . لقد اتضح أن إدعاء الساندينيين بأنهم يدافعون عن حقوق الانسان كلام أجوف ، شأنه شأن ما يزعمون من أنهم يعيشون في سلام مع جيرانهم . إن نيكاراغوا ، وهي بلد صغير . بها الآن من المسجونين السياسيين أكثر مما لدى أي بلد آخر في نصف الكرة الغربي باستثناء كوبا ، ولديها نظام من المحاكم السياسية خارج نطاق القانون يكفل عدم إفلات أي شخص من "العدالة الثورية" . وفي عام ١٩٨٢ فرض الساندينيون حالة طوارئ "مؤقتة" . والآن ، وبعد أربع سنوات لا يزال شعب نيكاراغوا محروما من حقه في حرية الكلمة والتجمع والحركة ، وهذا قليل من كثير من "حقوق الانسان الاساسية" التي وعد بها النظام السانديني في عام ١٩٧٩ ، ثم اغتصبها . ولعلكم تلاحظون أنه بإغلاق صحيفة "البرنسا" ، أصبحت نيكاراغوا الآن البلد الوحيد في امريكا اللاتينية الذي يستبعد تماما وصول المعارضة الى أجهزة الاعلام . إن نيكاراغوا اليوم لا علاقة لها بنيكاراغوا التي كان شعبها يعتقد أنه يناضل من أجلها في ١٩٧٩ ، ولا بنيكاراغوا التي وعد بها الساندينيون كلا من شعب ذلك البلد ومجتمع الأمم الأمريكية قاطبة .

إن النداءات التي استمعنا اليها توا برأس الرب والحرية والديمقراطية تدحضها أفعال تلك الحكومة التي تزعم الآن انها تتكلم أيضا برأس امريكا اللاتينية كلها .

إن الحالة الداخلية المأساوية في نيكاراغوا تتمثل بعنصر حاسم آخر في الصورة في أمريكا الوسطى . إن النظام السنديني القمعي مسؤول مباشرة عن تطور المقاومة الديمقراطية المسلحة في نيكاراغوا ، وعن نمو هذه المقاومة . فالمقاومة الديمقراطية في نيكاراغوا تناضل من أجل استعادة الاهداف الاصلية للثورة في نيكاراغوا . إن الـ ٢٠ ٠٠٠ الذين يشاركون في هذه المقاومة يسعون الى تحقيق ديمقراطية حقيقية يمكن فيها لشعب نيكاراغوا أن يكون حرا في اختيار زعمائه . إنهم يسعون الى تحقيق الاحترام الكامل لحقوق الانسان والى ايجاد نظام اقتصادي يوفر النمو والتوزيع المنصف للثروة .

إن قادة هذه المقاومة هم الرجال والنساء أنفسهم الذين قاتلوا ضد سوموزا ومع السندينيين منذ سبع سنوات مضت . وشأنهم شأن الآلاف من النيكاراغويين الذين آمنوا بالثورة وكانوا يوما ما حلفاء للسندينيين ، لم يتخذوا بسهولة قرارهم بالانضمام الى المقاومة : لقد انضموا الى المقاومة لأنه لم يعد أمامهم خيار آخر . لقد أغلق السندينيون أمامهم الطرق المؤدية الى المشاركة السياسية المجدية داخل نيكاراغوا وأقنعوهم بأن التغيير لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق القوة المسلحة .

هذه إذن هي الحقائق . لقد قامت نيكاراغوا عن عمد ، وكسياسة دولة ومن غير استفزاز ، بهجمات مسلحة على جيرانها . وفي حالة السلفادور فإن ذلك الهجوم الذي جرى من خلال العملاء استمر أكثر من خمس سنوات وأدى الى خسائر باهظة في الارواح والى تدمير اقتصادي . لقد سعى السندينيون الى توسيع أعمال التمرد في هندوراس وهاجموا هندوراس وكوستاريكا في السر والعلن . وسعوا عن طريق حشد عسكري ضخم الى تخويف جيرانهم وقمعهم ، وأقاموا دولة تقوم على القمع ذات طبيعة لم يسبق لها مثيل في أمريكا الوسطى ، وأدوا بذلك الى نشوء حركة تضم عشرات من الآلاف من الرجال والنساء الذين يباشرون من أجل إعادة نيكاراغوا الى مثل ثورة ١٩٧٩ .

هل من الممكن في ظل هذه الظروف أن تصبح الولايات المتحدة مشاركة في الاستجابة للشهيد المتعدد المظاهر الذي تمثله نيكاراغوا السندينية للسلم ؟

إن سياسة الولايات المتحدة تجاه نيكاراغوا لها أربعة أهداف رئيسية ، وهي وضع حد لعدوان نيكاراغوا سواء عن طريق دعم مجموعات العصابات في البلدان المجاورة أو عن طريق الهجوم العسكري التقليدي ؛ وقطع العلاقات العسكرية وعلاقات الامن التي تربط نيكاراغوا بكوبا والكتلة السوفياتية ؛ وخفض القوة العسكرية لنيكاراغوا الى المستويات التي تعيد التوازن العسكري الى المنطقة ؛ وتحقيق الوعود الاصلية بالتعدد الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان والحقوق المدنية .

إننا نؤمن أن تحقيق هذه الاهداف سيضمن استعادة السلم وخلق مناخ يؤدي الى النماء والى التنمية السياسية الديمقراطية والامن في المنطقة . وتتفق هذه الاهداف تماما مع أهداف البلدان الاخرى في المنطقة ومع المبادرات الدبلوماسية المتعددة الاطراف التي تؤيدها بقوة هذه الهيئة . ولئن كانت نيكاراغوا تركز على الدعم الامريكي - الذي تعتبر أنه لا مبرر له - للمقاومة الديمقراطية ، فمن المهم أن نذكّر أن الولايات المتحدة تابعت هذه الاهداف الحميدة والبناءة من خلال الاساليب السلمية . ومن المؤسف أن هذه المناهج تأكد أنه لم يكتب لها النجاح في تحقيق تغييرات في سلوك نيكاراغوا الذي يقلق جيرانها ويقلق الولايات المتحدة .

لقد قدمت الولايات المتحدة في البداية مساعدات اقتصادية كبيرة الى النظام الذي يسيطر عليه السندينيون . وقمنا بدور كبير في العمل الذي قامت به منظمة الدول الامريكية والذي أدى الى فقد نظام سوموزا للشرعية والذي وضع الاساس لتأسيس النظام الجديد . وبعد ذلك ، عندما ظهر دور السندينيين في الصراع الذي يدور في السلفادور حاولنا من خلال مجموعة من الاتصالات الدبلوماسية الخاصة ، ووقف المساعدات أن نقتنع نيكاراغوا بوقف أعمالها التخريبية . وبعد ذلك استخدمت التدابير الاقتصادية والجهود الدبلوماسية الاخرى لمحاولة إحداث تغييرات في سلوك السندينيين . ومع ذلك كان موقف نيكاراغوا موقف تشدد مستمر وكامل .

قد يكون من المهم أن نؤكد أن هذا "التشدد" ليس هو ما تحاول نيكاراغوا أن تظهره لنا بأنه رفض جريء من دولة غير منحازة صغيرة ، ولكن تحترم نفسها ، لأن تخضع لدولة كبيرة وحشية متمجرفة . وعلى العكس من ذلك كان استمرارا عنيدا لسياسات لا مبرر

لها ولا داعي لها على الإطلاق ، تحاول الإطاحة بحكومة السلفادور ، وتسعى الى حشد عسكري سريع يتجاوز كل ما يمكن تبريره على المستوى الداخلي والمستوى الاقليمي ، وترمي الى قبول للكوبيين والسوفييت والى القمع السياسي الداخلي الذي يثير شكوكا عميقة حول استعداد السندنيين لإحترام التزاماتهم في تموز/يوليه ١٩٧٩ .

لقد أملنا أمدا طويلا أنه يمكن اقناع نيكاراغوا بأن تغيّر عنصرا حاسما من عناصر سلوكها - وهو ولعها بمهاجمة جيرانها - باقامة الدليل على أنها لا يمكنها أن تأمل في تحقيق هدفها ، هدف تغيير حكوماتها ، بحكومات مشابهة لها . لقد قدمت حكومة بلادي مساعدة كبيرة للبلدان التي تعاني من نوايا السندنيين .

لقد طلب جيران نيكاراغوا المساعدة ضد عدوان نيكاراغوا واستجابت الولايات المتحدة لهذا الطلب . وأوضحت تلك البلدان مرارا وبمروءة علنية أنها تعتبر نفسها ضحايا للعدوان من جانب نيكاراغوا وأنها ترغب في الحصول على مساعدة الولايات المتحدة لمواجهة الهجمات التخريبية وتهديدات الأسلحة التقليدية التي تفرضها القوات المسلحة الكبيرة نسبيا لنيكاراغوا .

لقد قدمت الولايات المتحدة ما يزيد على بليونين من الدولارات الامريكية لمساعدة امريكا الوسطى منذ ١٩٧٩ . وكان ثلاثة أرباع هذا المبلغ في شكل مساعدة اقتصادية وكان ربع هذا المبلغ في شكل مساعدة عسكرية على الرغم من التكاليف الهائلة التي تتضمنها مواجهة الهجمات السرية وتهديدات الأسلحة التقليدية التي تقوم بها نيكاراغوا . ومن المؤسف أن جزءا كبيرا من هذه المساعدة يجب أن يستخدم ، ليس للتنمية أو لحاجات الانسان في تلك البلدان ، ولكن لإصلاح التدمير الاقتصادي الذي أدت اليه سياسة جبهة فاراباندو مارتي للتحرير الوطني التي تدعمها نيكاراغوا والتي تدمر عن عمد البنية الاساسية في السلفادور . إن المساعدة العسكرية والاقتصادية الامريكية أسهمت في الحد من نطاق الانشطة الحربية وآثارها وخامة في السلفادور ، وفي زيادة احساس جيران نيكاراغوا بالامن ضد السندنيين . ومع ذلك كانت هناك شواهد ، كما هو الحال اليوم ، على أن السندنيين يمكن أن يواصلوا سياساتهم العدوانية وينوون الاستمرار في ذلك الى أجل غير مسمى .

وفي مواجهة فشل كل الوسائل السلمية وعدم قبول السماح باستمرار أعمال التخريب والعدوان التي تقوم بها نيكاراغوا بغير ضابط ، بدأت الولايات المتحدة في تقديم دعم محدود لقوات المقاومة الديمقراطية الموجودة في الميدان بالفعل . إن دعم المقاومة هو أحد السبل فعالية لممارسة الضغط على السندنيين لتعديل هذه السياسات التي تمثل تهديدا لجيرانهم وتسلم في المنطقة .

وتأمل الولايات المتحدة في أن الفشل في سياسة العدوان التي تنتهجها نيكاراغوا ، والنفقات الباهظة على المحافظة على مؤسستها العسكرية الضخمة وانحيار الاقتصاد ، والسطح الشعبي المتزايد والمقاومة الديمقراطية الفعالة المتزايدة كل ذلك سيجعل السندنيين يدركون في النهاية أنه ليس أمامهم بديل سوى الدخول في مفاوضات جادة ترمي الى تحقيق السلم الاقليمي والوفاق الداخلي .

اسمحوا لي أن أوضح أن السياسة الامريكية لا تسمى الى الإطاحة بحكومة نيكاراغوا ولا نعتقد أن التحقيق الكامل لاهداف مبادئ سياستنا العامة في نيكاراغوا يمكن أن يكون متعارضا مع المواقف المعلنة لحكومة نيكاراغوا . لقد قبلت نيكاراغوا وشيقة اهداف كونتادورا باعتبارها أساسا للمفاوضات ولإقامة سلم شامل وفعال في المنطقة . والولايات المتحدة أيضا أوضحت بجلاء أن التنفيذ الكامل الذي يمكن التحقق منه لوشيقة الاهداف يمكن أن يفي بجميع اهداف سياستنا العامة في نيكاراغوا وفي المنطقة . وقد أكد الرئيس ريفان بمضة أساسية هذا الموقف في ٢٤ حزيران/يونيه . والواقع أنه من المستحيل تماما أن نتخيل أي سياق آخر يمكن فيه أن يتحقق السلم في المنطقة .

إننا نعتقد أن استمرار الدعم الامريكي للمقاومة أساسي لإقناع النظام السنديني بالدخول في مفاوضات لها معنى . ونأسف لأن الامر كذلك . ولكننا واجهنا كثيرا وعودا من السندنيين كانت تتبخر عندما يختفي الاساس التكتيكي المباشر لإصدارها . ولا يكفي أن تؤكد نيكاراغوا اعتمادها للتوقيع على معاهدة اقليمية غير كاملة ، بل لابد أن تنفذ بحق واحدة .

إن تاريخ الكونتادورا مليئ بالمناسبات التي وجدنا فيها أن نيكاراغوا ،
لأسباب تكتيكية ، تتخذ موقفا معينا ثم تعود لتمكسه في لحظة تالية . والواقع أن رد
نيكاراغوا في ٢١ حزيران/يونيه على مشروع الاتفاق الأخير يؤكد موقفها غير السليم
تجاه كونتادورا . فبينما يزعم السندينيون أنه يؤيدون هذا المشروع ، فانهم في واقع
الامر يحاولون ببساطة إعادة الاقتراحات القديمة التي رفضتها الاطراف الاخرى في
المفاوضات . ونظرا لأن الديمقراطية في أمريكا الوسطى قد لاحظت بالفعل وجود جوانب
نقص كبيرة في المشروع الجديد ، فإن رد السندينيين لا يمكن أن ينظر اليه إلا
باعتباره مناورة رخيصة للتأثير على التصويت على مساعدة المقاومة الديمقراطية .
ومع ذلك لا نزال نأمل أن تدرك نيكاراغوا أن هذا الطريق مغلق ويؤدي الى التدمير
الذاتي وأن هناك أدوارا أخرى ببناءة يمكن أن تلعبها بدلا من ذلك .

ان موافقة مجلس النواب في الولايات المتحدة على طلب تقديم مساعدة جديدة للمقاومة ينبغي ان تكون سببا وجيها للساندينيين للتفاوض بجدية . فهذا التصويت يوضح ان الولايات المتحدة لن تكل عن النضال ضد عدوانهم ، وانها لن تدع نيكاراغوا تمارس سياساتها العدوانية والقمعية دون رادع . وان نيكاراغوا ، كما شهدنا ، تتلاعب بالحقائق . وربما انها نجحت هذه المرة في ان تخدع حتى نفسها بمدى جدوى الطريقة التي خدعت بها الكونغرس فيما يتعلق بطبيعتها الحقيقية وسياساتها .

ان الولايات المتحدة تصبو الى السلام والامن والديمقراطية والتنمية الاقتصادية في امريكا الوسطى كلها . ونحن نعتقد ان اعمالنا تتفق مع القانون الدولي ومع أعلى واسمى مثل ميثاق الأمم المتحدة . اننا نساعد اصدقاءنا في الدفاع عن انفسهم ضد الهجوم المسلح القادم من نيكاراغوا ، وبالتالي نوجه ضربة للمعدوان . ولا يرمي دعمنا للمقاومة في نيكاراغوا الا الى تشجيع نيكاراغوا على المشاركة بجدية وحسن نية في المفاوضات الاقليمية الجارية حاليا . ونحن لا نزال على استعداد لاستئناف حوار شائبي عالي المستوى مع نيكاراغوا فور فتحها لباب المحادثات مع المعارضة .

والمسألة الآن هي ما اذا كان الساندينيون يريدون السلام . هل هم على استعداد للتفاوض بجدية مع جيرانهم ومع شعبهم ؟ هل هم على استعداد لوقف مساعدتهم للاتاحة بجيرانهم أو تخويفهم ؟ هل هم على استعداد للوفاء بما قطعوه على انفسهم من وعود في تموز/يوليه ١٩٧٩ ؟

والحقيقة الباقية هي ان هذه الخيارات الحاسمة بالنسبة للسلم في امريكا الوسطى متروكة لنيكاراغوا وليس للولايات المتحدة . اننا لم نشن هجوما لا مبرر له على السلفادور . ونحن لم نواصل مدة خمس سنوات حربا تستنزف شعب السلفادور واقتصادها . ونحن لم نسع الى زعزعة استقرار جيران نيكاراغوا وتخويفهم . ونحن لم ندخل بعد الشرق والغرب بدعوة آلاف "المستشارين" من كوبا ومن الكتلة السوفياتية . واننا لم نقم منذ عام ١٩٧٩ بحشد عسكري لا لزوم له ولم يسبق له مثيل . اننا لم ننشر في نيكاراغوا مجتمعا متملحا بصورة متزايدة ومسيطر عليه عقائديا ويختلف اختلافا

تماما عن وعود عام ١٩٧٩ . وأخيرا ، لم تكن سياساتنا هي التي أدت الى جعل عشرات
الآلاف من النيكاراغويين يناضلون من أجل استعادة القيم الديمقراطية التي خاضوا
باسمها ثورة عام ١٩٧٩ .

اذن ، فالخيارات الحاسمة هي خيارات نيكاراغوا . وسوف نراقب عن كثب لنرى أي
خيار يتخذون .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر ممثل الولايات المتحدة

على الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة .

السيد اغيلار (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيدي الرئيس ،

يسعدنا بالغ السعادة ان نكون من ضمن أول الذين يهنئونكم على توليكم رئاسة المجلس
لشهر تموز/يوليه ، ونحن بالطبع نتعهد بتقديم كامل تعاوننا معكم . لقد اتيت لي
الفرصة ان اتابع عملكم في هذا المحفل وفي غيره من محافل الأمم المتحدة ، ومن ثم
فانني على يقين من انكم ستقودون مداولاتنا في هذا الشهر بقدر كبير من الذكاء
والمهارة .

وقبل ان انتقل الى الموضوع المعروف علينا ، أود ، بالنيابة عن جميع اعضاء
وفد بلادي وباسمي شخصا ان اعرب ، سيدي الرئيس ، عن مدى اعجابنا بعمل سلفكم ،
الممثل الدائم لمدغشقر ، السفير بليز رابيتافيكيا . فمرة اخرى ، يبرهن السفير
رابيتافيكيا ، وهو دبلوماسي يتمتع بخبرة كبيرة وصديق حميم منذ زمن طويل ، على
حكيمته وليقاته ومراعاته لمشاعر الآخرين .

يجتمع مجلس الأمن بناء على طلب حكومة نيكاراغوا للنظر في الاحداث المقلقة
التي جرت مؤخرا والمؤثرة على العلاقات بين نيكاراغوا وحكومة الولايات المتحدة . وقد
جاء هذا الطلب بالطبع نتيجة للقرار الأخير الذي اتخذه مجلس النواب في الولايات
المتحدة مجيزا تقديم ١٠٠ مليون دولار معونة لما يسمى بقوات "الكونترا" - أي للقوات
المسلحة غير النظامية التي تقاتل ضد حكومة نيكاراغوا .

ان فنزويلا ، بوصفها بلدا من بلدان امريكا اللاتينية ، وجارا لبلدان امريكا الوسطى تربطه علاقات وثيقة مع هذه البلدان ، تابعت باهتمام كبير ما جرى من أحداث في هذه المنطقة دون الاقليمية عبر السنوات الاخيرة ، وبوصفها عضوا فيما يسمى مجموعة كونتادورا ، فانها بذلت ، ولا تزال تبذل ، جهودا حثيثة للمساهمة في اقرار السلم وإقامة التعاون في أمريكا الوسطى .

وكما هو معروف جيدا قدمت أربعة بلدان أخرى من امريكا اللاتينية تأييدها لهذه المبادرة المشتركة المقدمة من بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك . وتشكل هذه البلدان الاربعة - الارجننتين وأوروغواي والبرازيل وبيرو - ما يسمى بغريق الدعم . وعلاوة على ذلك فإن المجتمع الدولي أبدى قدرا كبيرا من تأييده ، كما هو واضح من البيانات الصادرة عن العديد من الحكومات في مختلف مناطق العالم والقرارات المتخذة من جانب مجلس الامن والجمعية العامة للأمم المتحدة والجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية .

ويجدر الإشارة الي أن جهود مجموعة كونتادورا لم تكن مقتصرة على اصدار البيانات التي لها طابع عام أو اصدار مجرد مناقشات لبلدان امريكا الوسطى لتسوية خلافاتها بالوسائل السلمية . لقد وضعت مجموعة كونتادورا ، خلال أكثر من ثلاث سنوات من العمل المتواصل ، وعبر اجتماعات لا حصر لها على مختلف المستويات ، من خلال حوار مستمر ووثيق مع بلدان امريكا الوسطى ، مجموعة من الوثائق المتضمنة لمقترحات مفصلة وملموسة لاقرار السلم في المنطقة . وقد توجت هذه المرحلة من أنشطتها بالنص المنقح لوثيقة كونتادورا من أجل السلم والتعاون في امريكا الوسطى التي عرضت على وزراء خارجية امريكا الوسطى في ٦ حزيران/يونيه من هذا العام .

ولا حاجة بي الى الاقتباس من هذه الوثيقة المنقحة أو التعليق عليها باستفاضة ، فسوف تعمم قريبا بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الامن والجمعية العامة . الا انني أود ، وفاء بالمهمة التي عهدت بها الي وفد بلادي بقية بلدان

مجموعة كونتادورا وبلدان فريق الدعم ، أن أتلو عليكم رسالة بنما المؤرخة في ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ والموجهة من وزراء الخارجية ، والتي تحدد بإيجاز ووضوح الخطوط الإرشادية العامة لهذه العملية وأهدافها . وفيما يلي نصها :

"ان وزراء خارجية الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وبنما وبيرو وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك ، الاعضاء في مجموعة كونتادورا وفريق الدعم ، والذين اجتمعوا في مدينة بنما في ٦ و ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، يعلنون مايلي :

١ - ارتياحهم للاجتماع التاريخي الذي عقده رؤساء بلدان امريكا الوسطى الخمسة في اسكويبولاس في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٦ ، والذي أكدوا فيه تأييدهم لعملية كونتادورا وعزمهم على التوقيع على وثيقة كونتادورا من أجل السلم والتعاون في امريكا الوسطى . وهم يشيرون في هذا الصدد الى ما أعرب عنه رؤساء بلدان امريكا الوسطى الخمسة في اسكويبولاس من : ' ان السلم في امريكا الوسطى لن يتحقق إلا عن طريق عملية ديمقراطية حقه تتسم بالتعددية والمشاركة وتستتبع تعزيز العدالة الاجتماعية ، واحترام حقوق الانسان ، وسيادة الدول وسلامتها الاقليمية ، وحق كل دولة في أن تختار بحرية ، ودون تدخل خارجي من أي نوع ، نمطها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ، على أن يكون ذلك الاختيار نابعاً من الارادة الحرة للشعوب المعنية ' .

٣" - انه أجريت ، خلال الأسابيع الأخيرة ، مجموعة من المفاوضات التي تستهدف إيجاد حلول للجوانب المتعلقة في وثيقة السلم . ومع أخذ المواقف التي أعربت عنها البلدان الخمسة في هذه المفاوضات في الاعتبار ، قدمت مجموعة كونتادورا مشروع وثيقة جديدة يتوخى مصالح الأطراف على نحو متوازن . وقد قدمت هذه الصيغة المنقحة في الموعد المتفق عليه الى وزراء خارجية بلدان امريكا الوسطى الخمسة المدعوة في بنما .

٣" - ولم يزعم أن هذا الاقتراح على الإطلاق ، شأنه شأن الاقتراحات السابقة ، يمكن أن يتحول الى وسيلة للتأثير على ارادة الأطراف ذات السيادة لإرغامها الى الذهاب أبعد مما تنطوي عليه مصالحها المشروعة . لكننا نرى أن التوفيق بين هذه المصالح عن طريق مقترحات لتعزيز السلم والامن والديمقراطية له أهمية كبرى ، ليس لامريكا الوسطى فحسب ، بل لبلدان المنطقة كافة .

٤" - ان مجموعة كونتادورا كان لها وما يزال هدفان أساسيان . الهدف الاول هو أن تسدي تعاونها الايجابي في مجال وضع معاهدة سلم تعمل ، بطريقة عادلة ومتوازنة ، على تنظيم العلاقات بين دول امريكا الوسطى . أما الهدف الثاني فهو تحديد الشروط الأساسية التي يمكن أن تؤدي الى توقيع معاهدة السلم هذه ، والى تنفيذ الأطراف لها ومراعاتها . ويتضح من ذلك أن المهمتين متكاملتان : فان أية معاهدة لا تمحبها شروط تطبيقية تشكل تصورا خياليا ، كما أن وضع أية شروط لا تتخذ الشكل القانوني لا يفي بإلزام الأطراف بصورة دائمة .

٥" - وانه بالتالي سيكون من باب التذرع بالوهم الاعتقاد بأن مجرد صياغة مشروع معاهدة سيحل الازمة . ان من الضروري احراز تقدم في إيجاد الظروف الملائمة للتوقيع على وثيقة السلم .

٦" - انه قد تحقق ، في رسالة كاراباييدا التي أيدها بلدان امريكا الوسطى الخمسة ، جهد يهدف الى تحديد الشروط التي يجب أن تشكل المبادئ الدائمة التي يركز عليها السلم والديمقراطية والامن في امريكا الوسطى .

٧" - وقد أوردت في هذه الرسالة عشرة مبادئ وتسعة أشكال من الإجراءات التي يجب أن تتحقق تحققاً كاملاً .

٨" - ويتمين ، بغية احراز التقدم في عملية كونتادورا وتحقيق الهدف النهائي للسلم ، أن تقبل ثلاثة التزامات أساسية :

(١) ألا يؤذن باستخدام الأراضي الوطنية بوصفها قاعدة لشن عدوان على بلد آخر انطلاقاً منها ، أو لتقديم دعم عسكري أو سوقي لقوات غير نظامية أو لمجموعات تخريبية ؛

(ب) لا يجب أن يكون أي بلد عضواً في تحالفات السلم والأمن في المنطقة ، وتدخلها في النزاع بين الشرق والغرب ؛

(ج) ألا تدعم أية دولة ، عسكرياً أو موقياً ، القوات غير النظامية أو المجموعات التخريبية التي تقوم أو يمكن أن تقوم بنشاط في بلدان المنطقة أو تستعمل أو تهدد باستعمال القوة كوسيلة للإطاحة بأية حكومة من حكومات المنطقة .

٩" - أن يجب تدعيم السلم في المنطقة من خلال سريان الديمقراطية التعددية التي تدعو إلى ممارسة الاقتراع العام عن طريق إجراء الانتخابات الحرة المنتظمة ، التي تشرف عليها الهيئات الوطنية المستقلة ، وقيام تعدد الأحزاب الذي يتيح التمثيل القانوني المنظم لكل معتقد وعمل سياسي في المجتمع . ويجب أن تكون هناك حكومة الأغلبية وبذلك تكفل الحريات والحقوق الأساسية لجميع المواطنين وتحترم الحريات والحقوق الأساسية بالنسبة للأقليات السياسية في إطار النظام الدستوري .

١٠" - ينبغي أن يقرن هذا الجهد في سبيل السلم بمساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان أمريكا الوسطى ، هذه التنمية التي تعلن أمريكا اللاتينية عن استعدادها لدفعها إلى الأمام وتدعو الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي إلى أن تسهم فيها بجهودها .

"١١ - أن تقوم البلدان الشمانية الاعضاء في مجموعة كونتادورا وفريق الدعم التابع لها بتجديد تأكيدها لجميع بلدان المنطقة ، وتلك التي ترتبط بها بمصالح وروابط ، عن استعدادها للقيام بمساعيها الحميدة بين جميع الاطراف المعنية بهذه الالتزامات . وإنها على استعداد في هذا الصدد ، بأن تقوم ، بالاشتراك مع الاطراف ، بالنظر في الطرق التي ينبغي أن تتم عن طريقها اجراءات التحقق اللازمة ، وتحديد من تقع على عاتقه هذه المهمة ، وكيفية ضمان تنفيذ الالتزامات المضطلع بها .

"١٢ - انهم يؤكدون ، واضعين هذه المسائل في اعتبارهم ، اقتناعهم بأن المشروع الجديد لوثيقة كونتادورا ، الذي يقدم اليوم رسميا الى بلدان امريكا الوسطى ، يمكن ، بل يجب أن يؤدي الى الوصول بالعملية التفاوضية الى نتيجة سريعة وفعالة .

ان نفاذ هذه الوثيقة في أقرب وقت ممكن بعد ذلك ، وتنفيذها على أساس ضمانات كافية ، هو الطريق الوحيد الذي يؤدي الى قيام سلم عادل وفعال في امريكا الوسطى ، ويتفق هذا مع التطلعات التي يصبو اليها المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة جميع الافراد في امريكا اللاتينية . " (S/18143)

كانت تلك هي "رسالة بنما" المؤرخة في ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ .

لاستكمال هذه الملاحظات الموجزة بشأن عملية كونتادورا للسلم ، أود أن اذكّر بأنه منذ عدة أيام ، أي في يوم الخميس الموافق ٢٦ حزيران/يونيه على وجه التحديد ، قدم وزراء خارجية بلدان مجموعة كونتادورا الى الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية وثيقة سوف يتم تعميمها قريباً باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن والجمعية العامة . تتضمن تلك الوثيقة بياناً مفصلاً بالانشطة الأخيرة التي قامت بها مجموعة كونتادورا وفريق الدعم ، ويراد بها إعلام هذه المنظمة والمنظمة الاقليمية بتلك الجهود . خلال تلك المحادثات ، أوضح وزراء خارجية

مجموعة كونتادورا أن وثيقة كونتادورا المنقحة بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى تعد ختام الأعمال بشأن الجوانب الموضوعية للمشكلة : في مرحلة أخرى سيكون من الضروري وضع ترتيبات اجرائية بغية تنفيذ هذه الوثيقة ، وتلك الترتيبات تخضع لتمدقيق بلدان أمريكا الوسطى على الوثيقة نفسها .

كرر الوزراء أيضا عزم حكوماتهم الثابت على بذل مساعيها الحميدة لدى جميع الاطراف المشاركة في هذه التعهدات ، كما تذكر "رسالة بنما" .

لذلك ، من الواضح أن مجموعة كونتادورا لا تعتبر نفسها قد انتهت أعمالها ، وهي على يقين من أن البلدان المعنية مباشرة - التي يجب أن يكون لها القرار النهائي - سوف تستجيب بشكل ايجابي لتلك الجهود التي لا ترمي الا الى مساعدة الشعوب الشقيقة في اطار امريكي لاتيني ، على أن تجد حلا للمشاكل الصعبة التي تواجهها في الوقت الحالي .

إن مجموعة كونتادورا لم تمت ، والتقارير التي تعلن عن موتها السابق لاوانه ، وهي غالبا تقارير مفرضة ، قد دحضتها الحقائق مرارا وتكرارا . ولكن من الحقيقي ، كما أوضح وزراء خارجية بلدان مجموعة كونتادورا في مؤتمرهم الصحفي المعقود يوم الخميس الموافق ٢٦ حزيران/يونيه ، عقب اجتماعهم مع الأمين العام ، أن القرار الأخير الذي اتخذته مجلس نواب الولايات المتحدة بتقديم مساعدة مالية وعسكرية كبيرة لما يسمى بالقوات المناهضة لا ينهي بالعملية التفاوضية كما خططتها واضطلعت بها بلدان مجموعة كونتادورا وفريق الدعم التابع لها . وكما قيل في ذلك الحين ، فإن المجموعة ما فتئت تعارض اللجوء الى الحرب من أجل تحقيق السلم ؛ لأن الروح التي تسود أساسا مجموعة كونتادورا تقوم على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

وهذا الموقف يتفق مع الموقف الذي أيده تلك البلدان في مناسبات كثيرة . ففي رسالة بنما التي تلوتها من قبل ، وفي الوثائق العامة السابقة ، أن أعضاء مجموعة كونتادورا وفريق الدعم قد أكدوا على أنه من الحتمي ألا يسمح لاية دولة أيا كانت أن تقدم الدعم العسكري أو السوقي لاية قوات غير نظامية أو مجموعات تخريبية تظلم أو يمكن أن تظلم بأية أنشطة في بلدان المنطقة ، أو تهدد باستخدام القوة أو تستخدمها بوصفها وسائل للاطاحة بأية حكومة من حكومات المنطقة . وقد ورد ذلك بوضوح في رسالة كارابايادا المتعلقة بالسلم والأمن والديمقراطية في أمريكا اللاتينية ، والمؤرخة في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، والتي وقع عليها وزراء خارجية بلدان مجموعة كونتادورا وفريق الدعم التابع لها . وقد وافق وزراء خارجية أمريكا الوسطى على مبادئها وأغراضها في اعلان غواتيمالا المؤرخ في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وفي البيان الذي أصدره في بونتاديل ايستا بأوروغواي ، بتاريخ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ .

إن موقف بلدان مجموعة كونتادورا وفريق الدعم التابع لها لا يمكن أن يكون خلاف ذلك لأن أمريكا اللاتينية ، كما هو معروف تماما ، ما فتئت تدافع بحماسة عن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وهو مبدأ يطبق تماما ، بفضل جهود

تلك البلدان الى حد كبير ، في العلاقات فيما بين دول امريكا اللاتينية وفي العلاقات الدولية عموما .

إن المادة ١٥ من ميثاق منظمة الدول الامريكية تؤكد على هذا المبدأ عندما تنص على انه :

"لا يحق لأي دولة أو مجموعة من الدول أن تتدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة ولاي سبب كان في الشؤون الداخلية أو الخارجية لأي دولة أخرى . والمبدأ المذكور لا يحظر استخدام القوة المسلحة فحسب بل يحظر أيضا استخدام أي شكل آخر من أشكال التدخل أو محاولة التهديد ضد كيان الدولة أو ضد عناصرها السياسية والاقتصادية والثقافية" .

ورغم أن ميثاق الأمم المتحدة لا يتضمن حكما محددا بهذه الصيغ أو بصيغ مماثلة ، فإن الجمعية العامة قد أكدت مرارا وتكرارا على سلامته ، كما يتضح في القرارات التالية الصادرة عن الجمعية العامة : القرار ٢٨٠ (د - ٥) المؤرخ في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ ، والمعنون "السلم من خلال الاعمال" ؛ والقرار ١٢٣٦ (د - ١٢) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٧ ، والمعنون "العلاقات السلمية القائمة على حسن الجوار فيما بين الدول" ؛ والقرار ٢١٢١ (د - ٢٠) ، الذي يتضمن الاعلان الخاص بعدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها ؛ والقرار ٢٦٢٥ (د - ٢٥) ، الذي يتضمن الاعلان الخاص بمبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة ؛ والقرار ٢٧٣٤ (د - ٢٥) ، الذي يتضمن الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي . وهذا المبدأ قد تأكد مؤخرا في اعلان مانابا بشأن التسوية السلمية للمنازعات الدولية ، الذي أيدته الجمعية العامة عن طريق قرارها ١٠/٢٧ المتخذ بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ .

ولابد ان نضيف ان القرار الذي اتخذته في الآونة الاخيرة محكمة العدل الدولية بشأن شكوى نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة يقر أن مبدأ عدم التدخل يشكل جزءا من القانون الدولي العرفي .

ولهذه الاسباب مجتمعة يرى وفد فنزويلا أن من المؤسف أن حكومة الولايات المتحدة قررت أن تمضي في انتهاج مسلك يتعارض دون شك مع القانون الدولي ، وهو مسلك فضلا عن أنه لا يخدم قضية السلم في أمريكا الوسطى لا يمكن إلا أن يؤدي إلى زيادة التوتر في المنطقة ، وقد يؤدي إلى سلسلة من ردود الفعل التي لا يمكن التنبؤ بمواقبها . ومن الواضح أن هذا الموقف ليس موقف حكومة فنزويلا فحسب ، بل هو موقف جميع الأحزاب السياسية في بلدنا التي شجبت بطريقة أو بأخرى هذا العمل الذي قامت به حكومة الولايات المتحدة .

من المدهش حقا أن دولة تتمتع بعلاقات دبلوماسية مع حكومة نيكاراغوا تقوم بصورة متكررة وعلنية بتشجيع وتعزيز الأعمال التي تقوم بها قوات غير نظامية والتي تهدف إلى الإطاحة بتلك الحكومة بالقوة أو بأن تفرض عليها ملوكا معينًا . ويحدونا وطيد الأمل في ألا ينتهج هذا المسار إلى الأبد ، وأن تفهم حكومة الولايات المتحدة أن هذا العمل لا يتنافى مع القانون الدولي فحسب ، كما قيل ، ولكنه يضر أيضا بعلاقاتها مع بلدان أمريكا اللاتينية التي ما فتئت وعن حق ترفض رفضا قاطعا جميع أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدول . وعلاوة على ذلك فإن التاريخ يشهد أن تدخل الولايات المتحدة في مختلف بلدان المنطقة يؤدي عموما إلى إقامة أنظمة دكتاتورية مسؤولة إلى حد كبير عن التخلف السياسية والاقتصادي والاجتماعي للبلدان التي يتمين عليها بعد ذلك أن تقدم لها الدعم . وقد كانت بالتأكيد هذه حال نيكاراغوا التي ظلت طوال أكثر من ٤٠ عاما تحت حكم سوموزا الدكتاتوري .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل فنزويلا عن الكلمات

الرقيقة التي وجهها لي .

المتكلم التالي هو ممثل الهند . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس

والادلاء ببيانه .

السيد فيرما (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني بادئ ذي

بدء أن اتقدم لكم ، سيدي الرئيس ، بتهاني وفد بلادي وتحياته بمناسبة تقلدكم هذا

المنصب الرفيع المتمثل في رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه . إن بلدينا تربطهما علاقات وثيقة وودية وتصل بينهما روابط ثقافية وتراثية تعود الى تاريخ بعيد . اننا نقدر حنكتكم الدبلوماسية وصفاتكم الشخصية المرموقة التي حظينا بالتعرف عليها في عدة مناسبات ، وفي المقام الاول من خلال عضويتنا المشتركة في مجلس الأمن اثناء العام الماضي . ولهذا يسعدني أن أراكم على كرسي الرئاسة . ونؤكد لكم تعاوننا التام معكم ومساعدتنا لكم في اضطلاعكم بمسؤولياتكم الجسيمة .

كما أود أيضا أن أشيد بملفكم ، سفير مدغشقر ، الذي أدار دفعة أعمال المجلس في الشهر الماضي بما عرف عنه من وقار وكفاءة .

لقد ظل البند المتعلق بالحالة في أمريكا الوسطى مدرجا على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة لفترة السنوات الثلاث الأخيرة . وهذه هي المرة الحادية عشرة خلال تلك الفترة التي تخطر نيكاراغوا فيها الى اللجوء الى مجلس الأمن . وهذا يوضح خطورة الحالة التي تسود أمريكا الوسطى فضلا عن مواصلة الإحساس بعدم الأمن من جانب حكومة نيكاراغوا وشعبها ، على الرغم من الجهود الجسورة التي تبذلها مجموعة كونتادورا لإيجاد حل سياسي لمشكلات أمريكا الوسطى . وفي هذا السياق ، أئمتنا بإنتباه واهتمام شديدتين الى بيان وزير خارجية نيكاراغوا الذي أوضح بجلاء التطورات التي فرضت على نيكاراغوا مرة أخرى السعي للحصول على الإنصاف عن طريق هذا المجلس .

واكد قرار مجلس الأمن ٥٦٢ (١٩٨٥) الذي اتخذ في آيار/مايو ١٩٨٥ ، ضمن جملة أمور ، حق نيكاراغوا وسائر الدول غير القابل للتصرف في أن تقرر بحرية نظمها السياسية والاقتصادية دون أي تدخل خارجي ، أو تخريب ، أو قسر مباشر أو غير مباشر أو تهديدات من أي نوع ؛ واكد من جديد تأييد المجلس الذي لا يتزعزع لمجموعة كونتادورا ؛ وطلب الى الدول الإمتناع عن إتخاذ أية تدابير سياسية أو اقتصادية أو عسكرية من أي نوع ضد أية دولة من دول المنطقة مما قد يعرقل تحقيق أهداف السلم التي تسعى إليها مجموعة كونتادورا ؛ وطلب الى حكومتي الولايات المتحدة ونيكاراغوا إستئناف الحوار الذي كانتا تجريانه في منسانيو ، بالمكسيك . ولألف ، فإن هذا القرار لم يتمخض عن الأثر الايجابي المنشود .

وقد برزت الحالة في أمريكا الوسطى بشكل واضح من بين القضايا الهامة التي شغلت إنتباه حركة بلدان عدم الإنحياز . ولاحظ رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، الذين إجتمعوا في نيودلهي في آذار/مارس ١٩٨٢ بقلق شديد التوتر المستمر في أمريكا الوسطى .

" ونَدَّوْا بالتهديدات وإجراءات التخويف الجديدة والمتزايدة ، وبالخطورة المتفاقمة والعدد المتزايد للأعمال العدوانية ضد نيكاراغوا . وقد إعتبرت هذه الأعمال جزءاً من خطة متعمدة لإزعاج البلد وزعزعة استقراره" (S/15675 . الاعلان السياسي . الفقرة ١٣٦) .

وفي الفترة الاخيرة لاحظ الإجتماع الوزاري لمكتب تنسيق بلدان عدم الإنحياز الذي عقد في نيودلهي في نيسان/ابريل من هذا العام بقلق عميق أن الحالة الراهنة في امريكا الوسطى تمثل إحدى بؤر التوتر على الصعيد الدولي وطالب بالوقف الفوري لكل التهديدات ، والهجمات ، والأعمال العدائية ضد شعب وحكومة نيكاراغوا . وإجتمع مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز في دورة عاجلة في نيويورك البارحة وإعتمد بياناً حول التطورات المتعلقة بالحالة في امريكا الوسطى . وأود أن أتلو في سجلات المجلس نص البيان :

"عقد مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز دورة عاجلة في نيويورك في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ للنظر في التطورات الاخيرة المتعلقة بالحالة في امريكا الوسطى .

واستمع المكتب الى بيان بهذا الشأن أدلت به الممثلة الدائمة لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة السيدة نورا أمثورغا ، أشارت فيه بمعة خاصة الى التصويت الذي تم مؤخراً في مجلس نواب الولايات المتحدة بشأن إعتقاد أموال لتوفير الأسلحة الثقيلة والتدريب وغيرها من أنواع المساعدة لجماعات المرتزقة الساعية الى زعزعة استقرار الحكومة الشرعية لنيكاراغوا والإطاحة بها .

وأشار المكتب الى أن وزراء مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز الذين إجتمعوا في نيودلهي في نيسان/ابريل ١٩٨٦ قد أدانوا الطلب المتعلق بإعتقاد أموال لتمويل قوات المرتزقة - فضلا عن المناقشة الجارية بشأنه في كونغرس الولايات المتحدة - ، بوصفه عملاً غير أخلاقي وغير قانوني ويشكل إنتهاكاً للقانون الدولي . وبعد أن أعرب المكتب عن عميق قلقه وامفه للتصويت

الذي تم مؤخرا في مجلس نواب الولايات المتحدة بشأن هذه المسألة ، أدان أي تمويل من هذا القبيل باعتباره إنتهاكا للسيادة والاستقلال السياسي لنيكاراغوا ، التي هي بلد من بلدان عدم الانحياز ، فضلا عن كونه إنتهاكا لمبادئ وأهداف حركة عدم الإنحياز وميثاق الأمم المتحدة .

وأعرب المكتب عن قلقه العميق إزاء تدهور الحالة في المنطقة الفرعية الناجم عن التهديدات الجديدة الخطيرة الموجهة ضد نيكاراغوا ، ومن بينها بالأنص ، توفير المساعدة المالية لقوات المرتزقة ، ولاحظ المكتب أن هذه الإجراءات قد زادت من خطر التدخل المباشر والاعمال العسكرية ضد ذلك البلد كما أنها تزيد من حدة الخطر الذي يتهدد السلم والامن على الصعيدين الاقليمي والدولي .

"وكرر المكتب الدعوة التي وجهها الى جميع الدول المعنية لمضاعفة الجهود التي تبذلها من أجل الوصول الى الفاية المستهدفة لعملية السلم التي تباشرها مجموعة كونتادورا . وفي هذا الصدد ، أعرب المكتب عن استيائه لاستمرار الولايات المتحدة في منع التوصل الى حل سياسي عن طريق التفاوض ، وفي إعاقه المبادرات السلمية .

"وكرر المكتب الإعراب عن تضامنه القوي مع نيكاراغوا . وناشد جميع الأعضاء في حركة عدم الانحياز ، والمجتمع الدولي ، أن يتضامنوا مع نيكاراغوا وأن يقدموا إليها ما قد يلزمها من مساعدة للمحافظة على حقها في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة والسلامة الاقليمية" .

وقد تابعت حركة عدم الإنحياز التطورات في امريكا الوسطى بقلق بالغ . وأعربت عن استيائها لاستخدام الاجراءات القسرية ضد نيكاراغوا . إننا نحترم حق نيكاراغوا ، وحق كل الدول في واقع الامر ، في تشكيل مستقبل جديد لها بمنأى عن التدخل أو الضغط من الخارج . وفي اعتقادنا أن التوترات والنزاعات في منطقة امريكا

الوسيط لا يمكن حلها إلا بالوسائل السلمية عن طريق المفاوضات فيما بين كل الاطراف المعنية . ونرحب ونؤيد الجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا وفريق ليما للدعم الذي تشكل مؤخراً .

هذه السنة تمثل الذكرى الخامسة والعشرين لإنشاء حركة عدم الانحياز . وقد أعلن رؤساء دول أو حكومات الأمم غير المنحازة في إجتماعهم الاول في بلغراد عام ١٩٦١ :

"ان عالم اليوم يتسم بوجود نظم إجتماعية متباينة والبلدان المشاركة لا تعتبر ان هذه الاختلافات تمثل عقبة كؤوداً أمام إستقرار السلم ، شريطة استبعاد محاولات الهيمنة والتدخل في التطورات الداخلية للشعوب والأمم الأخرى ."

هذه العبارات حقائق عالمية ثابتة ، لا يحددها الزمان أو المكان ، بل تمثل الأسس الحقيقية لحركة عدم الإنحياز وميثاق الأمم المتحدة في الواقع ، على حد سواء .

ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن السلم في أمريكا الوسطى لا يمكن بناؤه على أسس سياسات التدخل والارهاب ولا على التهديد باستخدام القوة ولا على التدابير القسرية أيما كانت . فالسلم اذا اريد له ان يدوم فلا بد من ان يبنى على القبول بمبادئ الشمولية السياسية والاجتماعية - الاقتصادية للدول وعلى الاحترام الدقيق لمبادئ عدم التدخل وعلى معالجة المشاكل المتوطنة في هذه المنطقة المنكوبة من العالم معالجة ايجابية وعلى النهج البناء القائم على التعاون في حلها . ويتعين على مجلس الامن ان يسلم بهذا الواقع ويعطي مهمة إحلال السلام الملحة في المنطقة فرصة حقيقية للنجاح .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الهند على الكلمات

الرقيقة التي وجهها للرئاسة .

اعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في نيكاراغوا ، الذي طلب الكلمة

لممارسة حقه في الرد .

السيد ديسكوتو بروتو (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

في الحقيقة لن اتجشم عناء الرد على العبارات التي صدرت عن ممثل الولايات المتحدة ، فبيان - الخالي من الجدية ومن الاحترام للحاضرين - لا يستحق أي رد .

اذا كان السيد والترز يؤمن حقاً بصحة الاتهامات العشوائية التي أطلقها ، كان الاخرى به ان يقنع حكومته بالدفاع عن نفسها وإثبات صحة اتهاماتها ضد نيكاراغوا أمام محكمة العدل الدولية بدلا من استدرار العطف والشفقة بمشهد الهروب من المحكمة . وما كان ينبغي للسفير أن يحاول ان يفعل هنا ما افتقرت حكومته الى الشجاعة لفعله أمام المحكمة .

ان أعضاء محكمة العدل الدولية ، بمن فيهم القاضي شوبيل ، قرروا بالاجماع ان المحكمة هي المحفل الملائم لدراسة وتحليل شكوى نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة ودفاع حكومة الولايات المتحدة بصورة متعمقة . والمحكمة اصدرت قرارها أيها السيد والترز ، وقرارها جاء ضد السلوك غير القانوني للولايات المتحدة ، كما جاء ، فيما يعد دون

أدنى شك أشد ادانة قاطعة في تاريخ المحكمة ، ضد انتهاكات الولايات المتحدة بصورة منهجية للمبادئ التي التزمت هي نفسها ، بصفتها عضوا في الامم المتحدة وعضوا دائما في مجلس الامن ، باحترامها والنهوض بها والدفاع عنها .

اننا لن نتخلى عن الامل في ان الولايات المتحدة ستجد القوة المعنوية اللازمة لتغيير تصرفها والانضمام الى الامم التي تحترم القانون الدولي والتزاماتها الدولية بقضية السلام .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لم يبق على قائمتي لهذه الجلسة متكلمون آخرون . سيعقد مجلس الامن جلسته التالية لمواصلة النظر في هذا البند من جدول الاعمال صباح غد ، الاربعاء ، الموافق ٢ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، الساعة ١٠/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥